



محافظة الإسكندرية مكتب المحافظ

قرار

رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢٤

محافظ الإسكندرية :-

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية.
- وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وعلى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.
- وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٢٣ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٣ بإعتماد خطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- وعلى التأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٥ مكرر (ح) في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣.
- وعلى قرار السيد الدكتور وزير المالية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٢١ بإعتماد اللائحة المالية لموازنة والحسابات.
- وعلى قرار السيد اللواء وزير التنمية المحلية رقم ٤٤٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل لجنة رئيسية بديوان عم وزارة التنمية المحلية لحصر مستحقات المقاولين والموردين عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وتشكيل لجان فرعية بالمحافظات
- وعلى قرارنا رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل لجنة فرعية لحصر ودراسة مستحقات المقاولين والموردين الخاصة بالخطط الإستثمارية لدي المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والسنوات السابقة.
- وعلى المذكرة المعروضة على السيد وكيل أول الوزارة / السكرتير العام من الإدارة العامة للشئون المالية - إدارة الموازنة بشأن تعديل تشكيل القرار رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٣ ... وعلى تأشيرته سيادته بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠٢٣.
- وعلى السلطات المخولة لنا قانوناً.

"قرار"

المادة الأولى :-

تعدل المادة الأولى من قرارنا رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٣ لتصبح على النحو الآتي :

تشكل اللجنة الفرعية بمحافظة الإسكندرية برئاسة السيد اللواء/ وكيل أول الوزارة - السكرتير العام وعضوية كل من:

- ١- السيد الأستاذ / ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الإقتصادية
 - ٢- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الإستثمار القومي (الخاص بتمويل الخزانة العامة للدولة)
 - ٣- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الإستثمار القومي (الخاص بالتمويل الذاتي)
 - ٤- السيدة الأستاذة / مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية
 - ٥- السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة
 - ٦- السيد الأستاذ / مدير عام الحسابات أو أحد وكلاءه
- واللجنة الإستعانة بمن تراه لازماً لحسن سير أعمالها.

المادة الثانية :-

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

محافظ الإسكندرية

اللواء /

" محمد الشريف "

١٧

قرار

رقم () لسنة ٢٠٢٤

محافظ الإسكندرية :-

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية.
- وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وعلى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.
- وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٢٣ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٣ بإعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- وعلى التأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٥ مكرر (ح) في ٣٠ يونيه ٢٠٢٣.
- وعلى قرار السيد الدكتور وزير المالية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٢١ بإعتماد اللائحة المالية للموازنة والحسابات.
- وعلى قرار السيد اللواء وزير التنمية المحلية رقم ٤٤٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل لجنة رئيسية بديوان عام وزارة للتنمية المحلية لحصر مستحقات المقاولين والموردين عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وتشكيل لجان فرعية بالمحافظات
- وعلى قرارنا رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل لجنة فرعية لحصر ودراسة مستحقات المقاولين والموردين الخاصة بالخطط الإستثمارية لدى المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والسنوات السابقة.
- وعلى المذكرة المعروضة على السيد وكيل أول الوزارة / السكرتير العام من الإدارة العامة للشئون المالية - إدارة الموازنة بشأن تعديل تشكيل القرار رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٣ ... وعلى تأشيرة سيادته بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٠.
- وعلى السلطات المخولة لنا قانوناً.

"قرار"

المادة الأولى :-

تعدل المادة الأولى من قرارنا رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٣ لتصبح على النحو الآتي :

تشكل اللجنة الفرعية بمحافظة الإسكندرية برئاسة السيد اللواء/ وكيل أول الوزارة - السكرتير العام وعضوية كل من:

١- السيد الأستاذ / ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

٢- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الإستثمار القومي (الخاص بتمويل الخزانة العامة للدولة)

٣- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الإستثمار القومي (الخاص بالتمويل الذاتي)

٤- السيدة الأستاذة / مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية

٥- السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة

٦- السيد الأستاذ / مدير عام الحسابات أو أحد وكلاءه

واللجنة الإستعانة بمن تراه لازماً لحسن سير أعمالها.

المادة الثانية :-

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

محافظ الإسكندرية

اللواء /

"محمد الشريف"

١٧

١٧



محافظة الإسكندرية
الإدارة العامة للشئون المالية
إدارة الموازنه

محافظة الإسكندرية
الإدارة العامة للشئون المالية
إدارة الموازنه
١١٢٨٨٦
٤٤٢/١٤/٢٥

حكاو راجل مبدأ

السيد الاستاذ / مدير عام الادارة العامة للشئون القانونية

تحية طيبة وبعد ...

نتشرف بان نرسل لسيادتكم اصل المذكرة المعروضة على السيد اللواء / وكيل اول الوزارة
السكرتير العام بشأن قرار السيد الوزير المحافظ رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٣ بتشكيل لجنة فرعية لحصر
ودراسة المستحقات الاستثمارية للمقاولين والموردين لدى محافظة الاسكندرية عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٤
والسنوات السابقة وذلك برئاسة سيادته وعضوية السادة الموضحين بالقرار .

والمنتهية الى طلب الاحالة للادارة العامة للشئون القانونية لتعديل قرار تشكيل اللجنة بعضوية
الساده الممثلين بالقرارات السابقة المرفقة والتي يمثل فيها السيد مدير عام الحسابات او احد وكلاه (عن
عضوية ممثل وزارة المالية) حتى يتسنى انهاء اعمال اللجنة سالفه البيان على النحو الوارد تفصيلا
بالمذكرة المرفقة .

والمؤشر عنيتها من سيادته " عرض معالى الوزير المحافظ للتكرم بالواقفة "

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم نحو العرض على السيد الوزير المحافظ لتعديل تشكيل
اعضاء اللجنة بالقرار المشار اليه بعاليه حتى يتسنى السير فى انهاء الاعمال مع اعتبار الموضوع حكاو راجل
و تفعلوا بقبول فائق الاحترام

تحريراً ٢٤ / ١٢ / ٢٠٢٣ م

"محاسب"

"محمد سبعى"

مدير عام
الإدارة العامة للشئون المالية

أ/ هالة عبد الظاهر أحمد

حكاو راجل
٢٤/١٢/٢٣
رئيسة زائرة
٢٥

صورة مرسلة لمكتب السيد اللواء وكيل أول الوزارة / السكرتير العام



محافظة الإسكندرية
الإدارة العامة للشئون المالية
إدارة الموازنة

مذكرة
للعرض على السيد اللواء/ وكيل أول الوزارة - السكرتير العام

الموضوع

بشأن قرار السيد الوزير المحافظ رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠٢٢ بتشكيل لجنة فرعية لحصر ودراسة المستحقات الاستثمارية للمقاولين والموردين لدى محافظة الاسكندرية عن العام المالى ٢٠٢٢/٢٠٢٤ والسنوات السابقة وذلك برئاسة سيادتكم وعضوية السادة كلا من :-

- ١- ممثل عن وزارة المالية
- ٢- ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- ٣- ممثل عن بنك الاستثمار القومى (الخاص بتمويل الخزنة العامة للدولة)
- ٤- ممثل عن بنك الاستثمار القومى (الخاص بالتمويل الذاتى)
- ٥- السيده الاستاذة / مدير عام الادارة العامة للشئون المالية
- ٦- السيد الاستاذ / مدير عام الادارة العامة للتخطيط والمتابعة
- ٧- السيد الاستاذ / مدير عام الحسابات او احد وكلاء
وللجنة الاستعانة بمن تراه لازما لحسن سير اعمالها .

وفي هذا الصدد نتشرف بإحاطة سيادتكم بالآتي:-

- بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٧ ، ٢٠٢٣/١١/٢٨ تم مخاطبة المديرية المالية بالاسكندرية لموافقتنا باسم المرشح من طرف المديرية كممثل عن وزارة المالية لحضور اعمال اللجنة سالفه البيان .
- بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٧ ورد كتاب المديرية المالية بالاسكندرية وافاد بان اعمال اللجنة سالفه البيان خارج نطاق اعمال ووظائف ممثلى وزارة المالية ومفتشيها وطبقا لقرار معالى وزير المالية رقم (٩٠) لسنة ٢٠٢٣ بحظر تمثيل وزارة المالية او الاشتراك فى اية لجان او القيام باية اعمال خارج نطاق وظائفهم الا بعد الحصول على موافقة وزير المالية او من يفوضه على النحو الوارد بالكتاب المرفق .
- كما نحيط سيادتكم علما بان القرارات السابقة للسيد الوزير المحافظ الخاصة بتشكيل ذات اللجنة وعلى سبيل المثال لا الحصر القرار رقم (٤٤٧) لسنة ٢٠٢١ ورقم (٣٦٣) لسنة ٢٠٢٢ والتي تضمنت رئاسة سيادتكم وعضوية كلا من :

- ١- ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
 - ٢- ممثل عن بنك الاستثمار القومى ، الخاص بكلا من (تمويل الخزنة العامة للدولة - التمويل الذاتى)
 - ٣- ممثل عن بنك الاستثمار القومى السيده الاستاذة / مدير عام الادارة العامة للشئون المالية
 - ٤- السيد الاستاذ / مدير عام الادارة العامة للتخطيط والمتابعة
 - ٥- السيد الاستاذ / مدير عام الحسابات او احد وكلاء
- وذلك فى ضوء نفس مضمون الكتب الدورية الصادرة من وزارة التنمية المحلية بشأن تشكيل اللجان الفرعية لدراسة وفحص مستحقات المقاولين والموردين وذلك بعضوية كلا من (ممثل عن وزارة المالية ، ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ممثل عن بنك الاستثمار القومى)



محافظة الإسكندرية
الإدارة العامة للشئون المالية
إدارة الموازنة

- ونظراً لبدء أعمال اللجنة بمخاطبة جميع الجهات المعنية لموافقاتنا بالمستندات الخاصة بالمستحقات الإستثمارية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والسنوات السابقة ، وإرسال ما ورد منها لإدارة الحسابات لاتمام الفحص والمراجعة تمهيداً للعرض على لجنة المستحقات الإستثمارية .
- وحيث ان مدير عام الحسابات او احد وكلاءه هم ممثل عن وزارة المالية وسبق ان تم تشكيل ذات اللجنة سابقاً بعضويته كممثل عن الوزارة .

برجاء التفضل بالإحاطة والتكرم بالتنبيه باتخاذ اللازم نحو الموافقة الاحالة لإدارة العامة للشئون القانونية لتعديل قرار تشكيل اللجنة بعضوية السادة الممثلين بالقرارات السابقة المشار اليها بعاليه والتي يمثل فيها السيد مدير عام الحسابات او احد وكلاءه (عن عضوية ممثل وزارة المالية) حتى يتسنى انهاء اعمال اللجنة سالفه البيان .

والسلطة تنعقد لسيداتكم...

تحريراً في ١٩ / ١٢ / ٢٠٢٣ م

مدير عام
الإدارة العامة للشئون المالية

١٩ / ١٢ / ٢٠٢٣
أ/ هالة عبد الظاهر أحمد

"محاسب"
محمد سباعي

عزم
تسليم
م. الوزير
م. الموازنة
١٩ / ١٢ / ٢٠٢٣

Handwritten signature and date: 15/2/2020



محافظة الإسكندرية مكتب المحافظ

قرار
رقم (٣٦٩) لسنة ٢٠٢٣

محافظ الإسكندرية :-

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية.
- وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وعلى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.
- وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٢٣ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- وعلى القانون رقم ٩٢ لسنة ٢٠٢٣ بإعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.
- وعلى التأشيرات العامة بموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤ وامنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٥ مكرر (ح) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣.
- وعلى قرار السيد الدكتور وزير المالية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٢١ بإعتماد اللائحة المالية للموازنة والحسابات.
- وعلى قرار السيد اللواء وزير التنمية المحلية رقم ٤٤٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تشكيل لجنة رئيسية بديوان عام وزارة التنمية المحلية لحصر مستحقات المقاولين والموردين عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وتشكيل لجان فرعية بالمحافظات
- وعلى الكتاب الدوري رقم ٣٥٧٥/٣ بتاريخ ٢٠٢٣/٩/١٩ الصادر من وزارة التنمية المحلية قطاع الإدارة الاستراتيجية والتنمية المحلية للسادة سكرتيري عموم المحافظات بشأن مستحقات المقاولين والموردين عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وما قبله وتشكيل اللجنة الفرعية ... وعلى تأشيرتنا بتاريخ ٢٠٢٣/٩/٣٠.
- وعلى السلطات المخولة لنا قانوناً.

" قرار "

المادة الأولى :-

تشكل لجنة فرعية بمحافظة الإسكندرية برئاسة السيد اللواء/ وكيل أول الوزارة - لسكرتير العام وعضوية كل من:

- ١- السيد الأستاذ / ممثل عن وزارة المالية
 - ٢- السيد الأستاذ / ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
 - ٣- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الإستثمار القومي (الخاص بتمويل الخزانة العامة للدولة)
 - ٤- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الإستثمار القومي (الخاص بالتمويل الذاتي)
 - ٥- السيدة الأستاذة / مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية
 - ٦- السيد الأستاذ / مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة
 - ٧- السيد الأستاذ / مدير عام الحسابات أو أحد وكلاءه
- وللجنة الإستعانة بمن تراه لازماً لحسن سير أعمالها.

المادة الثانية :-

تختص اللجنة المشكلة بالمادة الأولى بحصر ودراسة وفحص مستحقات المقاولين والموردين الخاصة بالخطط الإستثمارية لدى المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها عن العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ والسنوات السابقة والتي يتم صرفها معتمدة من السيد الوزير المحافظ أو السيد سكرتير عام المحافظة (بتمويل من الخزانة العامة للدولة وكذا التمويل الذاتي من صناديق المحافظة) لموافاة اللجنة الرئيسية بديوان عام وزارة التنمية المحلية بمستحقاتهم بعد اعتمادها من أو من السيد رئيس اللجنة عن الفترة المشار إليها .

المادة الثالثة :-

يتم صرف حافز إثابة مناسب لأعضاء اللجنة وبمن يتم الإستعانة بهم (إذا كانت في غير أوقات العمل الرسمية فقط) وذلك بعد إنتهاء اللجنة من أعمالها والعرض علينا خصماً من حساب الخدمات والتنمية المحلية.

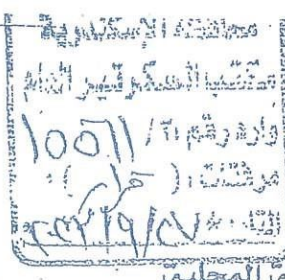
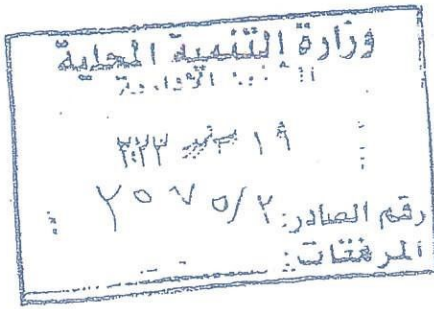
المادة الرابعة :-

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه

محافظ الإسكندرية

اللواء /

" محمد الشريف "



وزارة التنمية المحلية
قطاع الإدارة الاستراتيجية والتنمية المحلية

كتاب دوري

للسادة سكرتيري عموم المحافظات بشأن : مستحقات المقاولين والموردين

في ضوء قرار السيد الدكتور / رئيس مجلس الوزراء رقم (٩٧٣) لسنة ٢٠٠٠ والمعدل بالقرار رقم (١٢٤٥) لسنة ٢٠١٢ لدراسة وفحص اعتمادات مستحقات المقاولين والموردين من اللجان الفرعية بالجهات التابعة لوزارة التنمية المحلية والمحافظات : وكذا قرار السيد اللواء/ وزير التنمية المحلية رقم (٤٤٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تشكيل اللجنة الرئيسية بوزارة التنمية المحلية لدراسة وفحص واعتماد مستحقات المقاولين والموردين الواردة من اللجان الفرعية بالجهات التابعة والمحافظات عن المشروعات الاستثمارية الممولة للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والسنوات السابقة .

برجاء التكرم بالتوجيه نحو العرض على السيد الوزير / المحافظ وتشكيل اللجان الفرعية بمحافظتكم الموقرة لدراسة وفحص مستحقات المقاولين والموردين عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والسنوات السابقة يرأس اللجنة ممثل عن محافظتكم الموقرة (يختار السيد الوزير/ المحافظ) وعضوية كل من (ممثل عن وزارة المالية ، ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ممثل عن بنك الاستثمار القومي) تقوم اللجنة بتقديم تقرير الى اللجنة الرئيسية عن مستحقات المقاولين والموردين لدى المحافظات والوحدات المحلية التابعة لها عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والسنوات السابقة والتي يتم صرفها معتمدة من السيد الوزير / المحافظ أو السيد / سكرتير عام المحافظة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير :،،،

م/ نور الهدى محمد أنور

نائب رئيس قطاع

الإدارة الاستراتيجية والتنمية المحلية

محافظه الاسكندرية
مكتب السكرتير العام
وارد رقم ١٢٤٠٣/٣
مرفقات: (-)
م ٢٢٢/٩/٥٠



وزارة التنمية المحلية

قطاع الإدارة الاستراتيجية والتنمية المحلية

٢٨ أغسطس ٢٠٢٢
٢٠٢٢/٧/٢٢

كتاب دورى

السادة سكرتيري عموم محافظات

بشأن : مستحقات المقاولين والموردين

٢/٢٩٨٢
٢٠٢٢/٧/٢٢

في ضوء قرار السيد اللواء/وزير التنمية المحلية رقم (٤١٢) لسنة ٢٠٢٢ بشأن تشكيل اللجنة الرئيسية بوزارة التنمية المحلية لدراسة وفحص واعتماد مستحقات المقاولين والموردين الواردة من اللجان الفرعية بالجهات التابعة والمحافظات عن المشروعات الاستثمارية الممولة للعام المالى ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ والسنوات السابقة .

برجاء التكرم بالتوجيه نحو العرض على السيد الوزير / المحافظ وتشكيل اللجان الفرعية بمحافظتكم الموقرة لدراسة وفحص مستحقات المقاولين والموردين عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ والسنوات السابقة يرأس اللجنة ممثل عن محافظتكم الموقرة (يختاره السيد الوزير / المحافظ) وعضوية كل من (ممثل عن وزارة المالية ، ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، ممثل عن بنك الاستثمار القومى) تقوم اللجنة بتقديم تقرير الى اللجنة الرئيسية عن مستحقات المقاولين والموردين لدى المحافظة والوحدات المحلية التابعة لها عن العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٢ والسنوات السابقة والتي لم يتم صرفها معتمدة من السيد الوزير / المحافظ أو السيد / سكرتير عام المحافظة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

أخوكم
أحمد

مساعد

وزير التنمية المحلية للتخطيط

م/ محمد السيد أبوجامور

عرض السيد الوزير / المحافظ

نبيهة عبد الحكيم
السيد / محمد السيد أبوجامور



محافظة الإسكندرية مكتب المحافظ

قرار
رقم (٤٤٧) لسنة ٢٠٢١

محافظ الإسكندرية :-

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية.
- وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٢١ لبط. الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- وعلى قرار السيد الدكتور وزير المالية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٢١ بإعتماد اللائحة المالية للموازنة والحسابات.
- وعلى قرار السيد اللواء وزير التنمية المحلية رقم ٣٥٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن تشكيل لجنة رئيسية بديوان عام وزارة التنمية المحلية لحصر مستحقات المقاولين والموردين للخطط الاستثمارية وتشكيل لجان فرعية بالمحافظات.....
- وعلى الكتاب الدوري رقم ٢٥٠٣/٣ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٣٠ الصادر من السيد مساعد وزير التنمية المحلية للسادة سكرير عموم المحافظات بشأن مستحقات المقاولين والموردين عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وما فيه وتشكيل اللجنة الفرعية
- وعلى المنكرة المعروضة علينا من الإدارة العامة للشئون المالية إدارة الموازنة بشأن تشكيل لجنة فرعية لحصر ودراسة المستحقات الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ والسنوات السابقة وعلى تأشيرتنا بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٢.
- وعلى السلطات المخولة لنا قانوناً.

" قرار "

المادة الأولى :-

تشكل لجنة فرعية بمحافظة الإسكندرية برئاسة السيد اللواء/ وكيل أول الوزارة - السكرتير العام وعضوية كلاً من:

- ١- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الاستثمار القومي (الخاص بتمويل الخزنة العامة للدولة)
- ٢- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الاستثمار القومي (الخاص بالتمويل الذاتي)
- ٣- السيد الأستاذ / ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
- ٤- السيدة الأستاذة / مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية
- ٥- السيدة الأستاذة / مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة
- ٦- السيد الأستاذ / مدير عام الحسابات أو أحد وكلاءه
- ٧- السيد الأستاذ / ممثل عن الإدارة العامة للشئون القانونية

واللجنة الإستعانة بمن تراه لازماً لحسن سير أعمالها.

المادة الثانية :-

تختص اللجنة المشكلة بالمادة الأولى بحصر ودراسة وفحص مستحقات المقاولين والموردين والخاصة بالخطط الاستثمارية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ والسنوات السابقة (بتمويل الخزنة العامة للدولة وكذا التمويل الذاتي من صناديق المحافظة) لموافاة اللجنة الرئيسية بديوان عام وزارة التنمية المحلية بمستحقاتهم عن الفترة المشار إليها.

المادة الثالثة :-

يتم صرف حافز إثابة مناسب لأعضاء اللجنة وبمن يتم الإستعانة بهم وذلك بعد إنتهاء اللجنة من أعمالها والعرض علينا خصماً من حساب الخدمات والتنمية المحلية.

المادة الرابعة :-

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كلاً فيما يخصه.

محافظ الإسكندرية

اللواء / محمد الشريف

" محمد الشريف "

صدر بديوان عام المحافظة في :-

١٤٤٣ هـ /

٢٠٢١ م /



محافظة الاسكندرية

مكتب المحافظ

قرار
رقم (٣٦٣) لسنة ٢٠٢٢

محافظ الإسكندرية:-

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بشأن نظام الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية.
- وعلى قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- وعلى قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وعلى أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢.
- وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ٢٠٢٢ بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- وعلى القانون رقم ٨٦ لسنة ٢٠٢٢ بإعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- وعلى التأشير العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد ٢٥ مكرر (ع) في ٢٨ يونه ٢٠٢٢.
- وعلى قرار السيد الدكتور وزير المالية رقم ١٣٦ لسنة ٢٠٢١ بإعتماد اللائحة المالية للموازنة والحسابات.
- وعلى قرار السيد اللواء وزير التنمية المحلية رقم ٤١٢ لسنة ٢٠٢٢ بشأن تشكيل لجنة رئيسية بديوان عام وزارة التنمية المحلية لحصر مستحقات المقاولين والموردين للخطط الإستثمارية وتشكيل لجان فرعية بالمحافظات
- وعلى الكتاب الدوري رقم ٢٢٣٧/٣ بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٨ الصادر (من السيد مساعد وزير التنمية المحلية للتخطيط) للسادة سكرتيري عموم المحافظات بشأن مستحقات المقاولين والموردين عن العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ وما قبله وتشكيل اللجنة الفرعية
- وعلى المذكرة المعروضة علينا من الإدارة العامة للشئون المالية إدارة الموازنة بشأن تشكيل لجنة فرعية لحصر ودراسة المستحقات الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ والسنوات السابقة وعلى تأشيرتنا بتاريخ ٢٠٢٢/٩/١٠.
- وعلى السلطات المخولة لنا قانوناً.

"قرار"

المادة الأولى:-

تشكل لجنة فرعية بمحافظة الإسكندرية برئاسة السيد اللواء/ وكيل أول الوزارة - السكرتير العام وعضوية كل من:

- ١- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الإستثمار القومي (الخاص بتمويل الخزانة العامة للدولة)
 - ٢- السيد الأستاذ / ممثل عن بنك الإستثمار القومي (الخاص بتمويل الذاتي)
 - ٣- السيد الأستاذ / ممثل عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
 - ٤- السيدة الأستاذة / مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية
 - ٥- السيدة الأستاذة / مدير عام الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة
 - ٦- السيد الأستاذ / مدير عام الحسابات أو أحد وكلاءه
- وللجنة الإستعانة بمن تراه لازماً لحسن سير أعمالها.

المادة الثانية:-

تختص اللجنة المشكلة بالمادة الأولى بحصر ودراسة وفحص مستحقات المقاولين والموردين والخاصة بالخطط الإستثمارية عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ والسنوات السابقة (بتمويل الخزانة العامة لدولة وكذا التمويل الذاتي من صناديق المحافظة) لموافاة اللجنة الرئيسية بديوان عام وزارة التنمية المحلية بمستحقاتهم بعد إعتماده منا أو من السيد رئيس اللجنة عن الفترة المشار إليها .

المادة الثالثة:-

يتم صرف حافز إثابة مناسب لأعضاء اللجنة وبمن يتم الإستعانة بهم وذلك بعد إنتهاء اللجنة من أعمالها والعرض علينا خصماً من حساب الخدمات والتنمية المحلية.

المادة الرابعة:-

يفعل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

محافظ الإسكندرية

اللواء /

"محمد الشريف"